فمن ثمّ لم يجز أن يطلق عليه لفظ العارف ؛ لأنّ المعرفة قد يراد بها علم يسبقه غفلة . ولا لفظ الفقيه ؛ لأنّ الفقه فهم غرض المتكلّم من كلامه وذلک مشعر بسابقة الجهل . ولا لفظ العاقل ؛ لأنّ العقل علم مانع عن الإقدام على ما لاينبغي مأخوذ من العقال ؛ وإنّما يتصوّر هذا المعنى في مَن يدعوه الداعي إلى ما لاينبغي . ولا لفظ الفَطِن ، لأنّ الفطانة سرعة إدراک ما يراد تعريضه على السامع فيكون مسبوقه بالجهل . ولا لفَظ الطبيب ؛ لأنّ الطبّ يراد به علم مأخوذ من التّجارب إلى غير ذلک من الأسماء التي فيها نوع إيهام بما لايصحّ في حقّه تعالى . وقد يقال : لا بدّ مع نفي ذلک الإيهام أن يكون مشعراً بالتعظيم حتّى يصحّ الإطلاق بلا توقيف .

«وذهب الشيخ أبوالحسن الأشعري ومتابعوه إلى أنّه لا بدّ من التوقيف وهو المختار»[1] ! للاحتياط أي علم من الآية جواز إطلاق الضمائر عليه تعالى لقوله«هو» .

فائدة : الكلام في أنّ لفظ«اللّه»مشتقّ أو جامد .

وعلى تقدير الاشتقاق فمن أيّ أصل أُخذ ؟ البحث لغوي لا يليق بهذا الكتاب ؛ لأنّ المقصود منه ذكر المسائل الكلاميّة التي في الآية الكريمة .

البحث الثاني
في وجوده تعالى

وفيه مسائل :

ـ اختلف في ماهيّة الوجود ؛ فالأكثرون على أنّها بديهيّة التصوّر ، والحكم بذلک أيضاً ضروري . ونبّه عليه بأنّ التصديق البديهي مثل قولنا : الشيء إمّا أن يكون أو لا يكون ، يتوقّف عليه ؛ وما يتوقّف عليه البديهي ، بديهي .

وقال قوم : إنّه نظري ، فعرّفوها بوجوه مزيّفة رأينا تركها أولى .

ـ في أنّ الوجود زائد على الماهيّات أو عينها .

قالت الأشاعرة : الوجود زائد على جميع الماهيّات ؛ واجبة أو ممكنة .

وقال قوم ، منهم الأشعري وأبوالحسين البصري : إنّه عين الماهيّة في الجميع .

---

١ . نفس المصدر

وقالت الحكماء: إنّه عين في الواجب زائد في غيره؛ وعليه الشيعة والمعتزلة ولم يسمع عكس ذلک.

احتجّ الحكماء بأنّ الوجود لو كان زائداً في الواجب، لكان محتاجاً إلى الماهيّة، فيكون ممكناً؛ ولا بدّ له من علّة فعليّة. أمّا غير الذات فيلزم افتقار الواجب في وجوده إلى غيره، فلايكون واجباً. وأيضاً ذلک الغير لا بدّ أن يستند إلى الواجب دفعاً للدور والتسلسل؛ فيرجع آخر كما مرّ إلى أنّ علّة الوجود وهو ذات الواجب وهو باطل لما سنقرّر. أو الذات فإمّا حال وجودها بهذا الوجود، فيلزم تقدّم الشيء على نفسه أو بوجود آخر فيكون موجوداً بوجودين وهو محال بديهة أو حال عدمها وهو محال للعلم الضروري بأنّ مفيد الوجود يلزم أن يكون موجوداً أو لو جوّزنا كون المعدوم مفيداً للوجود، لم يمكننا الاستدلال بوجود المصنوعات على الواجب تعالى باعتبار ما له من الخواصّ، وهي ثلاث:

أ ـ استغناؤه في وجوده عن الغير. وقد يعبّر عنه بعدم احتياجه أو بعدم توقّفه على غيره في الوجود.

ب ـ كون ذاته مقتضية لوجوده اقتضاءً تامّاً.

ج ـ ما يمتاز به الذات عن الغير.

وهذه الخواصّ اُمور متلازمة لكنّها متغايرة في المفهوم وليكن هذا على ذكر منک ينفعک فيما يسمع أنّ الوجوب وجودي أو عدمي؛ وأنّه عين ماهيّة الواجب أو زائد عليها؛ فإنّ المعنى الأوّل عدمي والآخران وجوديّان بمعنى أنّه لا سلب في مفهومها، والثالث عين الذات بخلاف الأوّلين.

البحث الثالث
في توحيده تعالى

وهو صريح مدلول الآية، وتوحيده يمكن أن يستدلّ عليه بالسمع؛ لأنّ ثبوت السمع لا يتوقّف على توحيده، بل على وجوده؛ فالآية دليل على توحيده تعالى.

وأمّا الدليل العقلي، فالأشهر بين المتكلّمين برهان التمانع المشار إليه بقوله تعالى: ﴿لو كان فيهما آلهة إلّا اللّه لفسدتا﴾(الأنبياء(٢١): ٢٢).

وتقريره أن يقال: لو قدّرنا إلهين، فإمّا أن يصحّ من أحدهما فعل خلاف ما يفعله الآخر